التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية للحرب العالمية الثانية علي المجتمع الليبي "

☜ إعـــداد

أ . علي احمد الفرجاني

مساعد محاضر

كلية التربية/قصر بن غشير

مقدمة ومشكلة البحث : -

ليبيا احدى الدول التى تعرضت للاستعمار الاوربى الذى جاء الى الوطن العربى متخفيا وراء شعار نشر حضارته داخل الوطن العربي وفي هذا ما يؤكد تجاهله لفضائل الحضارة العربية التي تعتبر في حد ذاتها مصدرها الاساسي الذي يتمثل في عصر النهضة"وعصر النهضة ما كان ليأتي لولا العرب لانه عندما كان العرب يصدرون ابداعاتهم العلمية والثقافية كانت اوروبا تعيش في عصورها المظلمة وهكذا فان اوروبا لم تر النور الا على ايدي العرب بعد ان انفتحت على الحضارة العربية.

ولكن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها الا وهي ان الاستعمار افة من افات العصر الحديث ومن ضمن الامراض المتفشية في المجتمع العربي هي التجزئة والتخلف والتجزئة في حد ذاتها هي التي مكنت الاحتلال من دخول الوطن العربي والتجزئة لم تقف عند الوطن العربي وحدوده فقط بل انتشرت الى داخل الدول نفسها فعلى سبيل المثال ليبيا عندما دخلتها بريطانيا فرضت عليها هذه التجزئة وقسمتها الى ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفزان.

وهذه التجزئة هى التى مكنت الاحتلال من دخول الوطن العربى وزمن تنفيذ سياسته الاستعمارية "وهى سياسة فرق تسد "ومن هنا نتوصل الى ان لكل حدث اثر سواء كان هذا الاثر سياسى ام اقتصادى ام اجتماعى.

اما الاثر الاقتصادي والاجتماعي يتمثل في جعل شعوب الوطن العربي تستهلك ما ينتجه الغرب وتصبح سوقا لمنتجاته سواء كانت هذه المنتجات ثقيلة او خفيفة كما اصبحت البلاد العربية من الموارد الهامة التي تقوم بامداد الدول الاستعمارية بالمواد الخام وبابخس الاثمان والتي تصنعها هذه الدول الاستعمارية في مصانعها ثم تعيد تصديرها الى الدول العربية باثمان باهظة وبهذا وغيره فان الدول الاستعمارية تستنزف اقتصاد الدول العربية

علاوة على ذلك هذه الفترة اعقبتها قيام الحرب العالمية الثانية التي انهزمت فيها ايطاليا وتخلت عن مستعمراتها في افريقيا وكانت ليبيا احدى هذه المستعمرات وتمكن الانجليز من احتلال ليبيا بعد ذلك وفرض الوصاية عليها وتمكنهم من السيطرة عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

اما النتائج المتوقعة المترتبة على الاثر الاقتصادي للدول الاستعمارية على ليبيا فانه رغم الامكانيات التي تملكها ليبيا من ثروات معدنية وتربة خصبة ومراعي واسعة قد اصبحت دولة مستهلكة وليست منتجة بل اصبحت مجرد سوق لمنتجات الاستعمار وبذلك فرضت الدول الاستعمارية التبعية الاقتصادية على الدول التي تحتلها والتي سميت بعد الاستقلال بالدول النامية والتي تعتبر ليبيا من ضمنها

اما النتائج المتوقعة المترتبة على الاثر الاجتماعي للاستعمار فان السياسة الاستعمارية كرست نظام الطبقات داخل المجتمع العربي الليبي وفق معايير غير عادلة فتكونت الطبقة البرجوازية التي تم لها الغنى على اكتاف الشعب الكادح من العمال والفلاحين وممارسة استغلالهم الامر الذي كان سببا في غناهم فقد اغتنت هذه الطبقة بسبب الجهد الذي يبذله عامة الشعب الكادح والذي كان يذهب مردوده الى هذه الطبقة السالفة الذكر.

وهنا تظهر اشكالية البحث جليا في ان تاريخ بلادنا جوانب عديدة ما زالت لم تلقى حظها من قبل المؤرخين والباحثين من الاهتمام للكشف عن الغموض الذى انتاب بعض هذه الجوانب الاخرى فأولئك المؤرخون انصبت جهودهم علي جوانب دون أخري ففي حين حظي الجانب السياسي بالقسط الأكبر من البحث والدراسة .

أضف إلي ذلك لم تحاول الدراسات التاريخية الخوض فيه بشكل أوسع من حيث الدراسات الاقتصادية والاجتماعية و إنما جهودهم انصبت في الجوانب السياسية حتى تكون نتاج علميا يستفاد منه في تطوير بلادنا في الحاضر و المستقبل .

حقيقة..... الجانب الاقتصادي و الاجتماعي في الغالب مهملا لم يتجه إليه الباحثون وعلى الرغم من ذلك لا ينكر الباحث إن هناك اهتمام بتلك الجوانب ولكن هذين الجانبين لم يأخذا حقهما في الدراسة لان الباحثين لم يحاولوا الخوض فيهما بشكل أوسع و اهتمام أكثر و هذه هي الأركان الرئيسية لأي منظومة تنموية في المجتمع بشكل عام.

وهناك أسئلة لم يتم الإجابة عليها من قبل الباحثين من ضمنها هل كانت هناك منظومة تنموية في ليبيا تخص المجتمع الليبي إثناء الاحتلال الايطالي وعهد الإدارة العسكرية البريطانية و لكن في حقيقة الأمر كان وراء الاحتلال الايطالي لليبيا عدة عوامل منها الاثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية فى المجتمع الليبى .

ومن هنا يحاول الباحث الاجابة عن التساؤل الرئسى الذى يتناول

" ماهى بعض التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية للحرب العالمية الثانية في ليبيا ؟

مميزات الدراسة:

تعد دعاوي الحقوق التاريخية و التنافس الاستعماري من قبل الدول الأوروبية وبخاصة ايطاليا حول قسمة خيرات المجتمع الليبى على افراد اها واستغلالها لصالحهم جاءت الوعود للسلطات الايطالية للمجتمع الليبي من حيث الجانب الاجتماعي والاقتصادي لم يتحقق منها شيء لصالح المجتمع الليبي وخاصة في الحقل الاقتصادي .

حقيقة..... البرامج الاقتصادية التي حققتها ايطاليا داخل ليبيا اقتصرت على خلق الظروف الاقتصادية المناسبة لإثراء و إنجاح الاحتكارات الايطالية و استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع الليبي لصالح المستوطنين الطليان الذين جاءوا كما يرجع اهتمام الباحث ومبرراته إلي دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك للأسباب التالية:-

أولا : التأثير الاقتصادي في المجتمع الليبي كان أكثر التصاقا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي السيئ ومن ثم فان هذه الدراسة تعتبر محاولة للكشف عن تلك التأثيرات المترتبة عنهما من قبل الدول الاستعمارية وخاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ثانيا : ندرة الدراسات التاريخية المرتبطة بموضوع الدراسة .

ثالثا : يعمل الباحث في مجال التعليم الجامعي وتدريسه لمقرر تاريخ ليبيا الحديث ومن هنا نحاول بهذه الدراسة المتواضعة الكشف عن هذه التأثيرات وكيفية الاستفادة منها لكي لا تتكرر مرة أخري حسب نظرية الاستعمار.

رابعا:تعد الدراسة اضافة الى المكتبة الليبية خاصة والمكتبة العربية عامة.

خامسا:محاولة كشف الغموض عن الجانب الاقتصادى والاجتماعى المرتبط بتلك الحقبة التاريخية والتعرف على انعكاساتها على الوقت الحاضر.

سادسا:توجية الانظار نحو حقبة تاريخية هامة فى جهاد الليبين فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.

أهداف الدراسة :

نحاول من خلال دراستنا التعرف عن :-

١- بعض التأثيرات الإقتصادية للحرب العالمية الثانيةعلي المجتمع الليبي

٢ - بعض التأثيرات الاجتماعية للحرب العالمية الثانيةعلي المجتمع الليبي

٣ - الكشف عن التوصيات و المقترحات التي تظهر من خلال تلك التأثيرات المؤثرة علي المجتمع.

تساؤلات الدراسة :

١ ـــ بعض التأثيرات الإقتصادية للحرب العالمية الثانيةعلي المجتمع الليبي ؟

٢ - بعض التأثيرات الاجتماعية للحرب العالمية الثانيةعلي المجتمع الليبي ؟

٣ – الكشف عن التوصيات والمقترحات التي تظهر من خلال تلك التأثيرات المؤثرة علي المجتمع .؟

وسوف يحاول الباحث الكشف عن بعض الادبيات النظريةالمرتبطة بالجوانب المختلفة لاثار الحرب العالمية الثانية وخاصة الجانب الاقتصادى والاجتماعى وذلك فى الاطار النظرى كما يلى:

الاطار النظرى:

اولا:التأثيرات الاقتصادية :-

كان لوجود مناطق الألغام ضمن مناطق المراعي التقليدية في ليبيا خاصة منطقة مراعي الإبل تأثير موجع في إصابة الثروة الحيوانية إصابة جسيمة ومؤثرة في اقتصاديات السكان و خاصة المعتمدين علي حرفة الرعي بمعيشتهم .

و قد بلغت الأضرار الكلية للثروة الحيوانية من الإبل حوالي ٧٥,٠٠٠ خمسة وسبعون ألف رأسا من الضأن حوالي ٣٤٢٥٠ أربعة وثلاثون ألف ومائتان وخمسون رأسا ومن الماعز حوالي ١٢٥٠٠ اثنتا عشر ألف وخمس مائة رأسا ومن الأبقار حوالي ١٢٢٥٠اثنتا عشر ألفا ومائتان وخمسون رأسا قيمتها النقدية تعادل حوالي ٣ مليون دينار ليبي [١]

أما الخسائر في قطاع الزراعة فكانت مباشرة وأدت إلي عرقلة استغلال الأراضي الزراعية الملغمة أو المستثنية من تلغيمها ولذلك كان يلزم تطهيرها من الألغام قبل البدء في استغلالها ويضاف إلي ذلك الأضرار الناتجة عن عدم استغلال الأراضي الملغمة في الرعي فضلا مما أصاب الثروة الحيوانية غير المستأنسة من أضرار يستحيل تقديرها

---

١) – احمد بشارة ، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية ، أضرارها البشرية الاقتصادية مجلة الشهيد العدد (١٠) مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ص.٧٧٢

ومع ذلك فان خسارة القطاع الزراعي تقدر بحوالي ١٢٤ مليون دينار نتيجة عدم استغلال أراضي المراعي والأراضي الصالحة للزراعة يتضح من خلال الإحصائيات التي تنشرها الجهات المختصة في مجال الزراعة وخاصة الأمانة المختصة بهذا القطاع أن الأراضي التي لم يتم استغلالها تقدر بحوالي ٩٤٣٧ هكتارا .

والمساحة التي تم تطهيرها و استغلالها تقدر بحوالي ٩٣٨٨ هكتارا و علي ضوء الإحصائيات الرسمية بلغ إجمالي تأثير الألغام التي زرعت أثناء الحرب العالمية الثانية في مجال الزراعة بحوالي ٢٣٦٤ هكتارا وان المساحة التي تم تطهيرها من الألغام وتم استثمارها تقدر بحوالي ٩٢٧٥٧ هكتارا. [١]

مما أذي إلي تأخير خطة التنمية حيالها و تعطيل بعض الآبار و الصهاريج إضافة إلي تكاليف تطهير الأراضي الزراعية الملغمة حيث بلغت قيمته بحوالي ١٦١ مليون دينارا قدرت خسارتها بحوالي ١٥٠ مليون دينار ليبي [٢]

١ : الأحوال الصناعية و الحرفية المرتبطة بالجانب الاقتصادى :

لقد انهارت الصناعة في برقة بسبب الحرب وجلاء الايطاليين عنها ولم تعد إلي سابق عهدها إلا بقدر ما يتم إصلاحه من المنافع العامة علي يد الإدارة البريطانية

اما في طرابلس فقد ترك مقدار كبير من الآلات الصناعية و اتضح أن أقسام هذه الصناعة المنتجة للسلعة الرأسمالية أو القائمة بالإنشاءات فقد فتحت علي نطاق واسع مما يجب لكي يتم توفير الأشياء اللازمة لقوات الاحتلال فقط عندما توقفت مشروعات الإنماء الايطالية و لم يقم للمنافع العامة قائمة إلا بواسطة المساعدات المالية المقدمة من الإدارة البريطانية .

---

[١] نفس المرجع السابق. ص.١٧٨.

(٢) علي عبد الرحمن ضو ء دراسات في التعويضات عن أضرار الحرب المسئولية الدولية الناشئة عن مخلفات الحرب العالمية الثانية علي الإقليم الليبي . منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ، سنة ١٩٨٨. ص ٤٦

أما باقي أقسام الصناعة فهي ضئيلة جدا سواء من ناحية الأفراد أو العاملين فيها أو من ناحية الإنتاج فمقامه في الغالب لسد حاجات الاستهلاك المحلي البسيطة ولتحضير منتجات الأسماك أو المنتجات الزراعية للتصدير أو الاستهلاك المحلي لصالح القوات الاستعمارية دون غيرها .

أما في فزان فلا توجد أي نوع من أنواع الصناعة و السبب في ذلك أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير هذا الإقليم وإنما اهتمت بفرض عزلة تامة أشد من العزلة التي فرضها العثمانيون علي الوطن العربي .

ومن هنا نتوصل إلي أن المعرقل الحقيقي للنمو الصناعي يتمثل في انعدام المواد الخام المحلية والمستوردة ، والوقود ، والقوة المالية ومدخراتها إضافة إلي انعدام المهارة الآلية والبشرية[1].

أما الصناعة الموجودة في ليبيا فكانت يدوية و ذاتية أي أسرية معتمدة علي الأنشطة الاقتصادية التي تمارس فيها الأسرة مثل صناعة الجرد من مادة الصوف والمناطق المستثمرة بهذه الصناعة هي مناطق الجبل الغربي مثل جادوا – فساطوا – نالوت والجرد لا يكفي وحده للاستعمال فهو بحاجة إلي قميص يلبس تحته وكثير ما يرتدي الأثرياء ومتوسطوا الحال القميص ويلبسون فوق القميص فرملة أي ما تعرف بالصديري وقد يكون لونها مطابق للون البنطلون والقبعة [2]

أما تكرار الأشياء التي كانت تصنع في تلك الآونة هي عصر الزيتون بالطريقة اليدوية أما الأشياء الأخري فكانت بسيطة جدا وهي يدوية أيضا مثل الآلات الخفيفة وتتمثل الآلات في الأشياء التي تستخدم في الزراعة مثل الفأس والمنجل وهاتين الآلتين تستخدم في تنظيف الأرض من الأعشاب وكان اليهود فقط هم الذين يقومون بصناعة

(١) مجلة طرابلس الغرب ، الاحوال الصناعية والحرفية :العدد ٣١٧، ٧ر جمادي الثاني الموافق ١٩٤٤/٥/٢٤ م

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٦٣-١٦٤

هذه الأشياء وذلك بسبب امتلاكهم لمادة النحاس التي لا توجد عند أي شخص غيرهم[1]

أما أهم الصعوبات التي كانت تواجه الصناعة في تلك الفترة من عام ١٩٤٢ إلي عقد الخمسينات فكانت تتمثل في ضيق السوق المحلي الأمر الذي لا يساعد علي قيام صناعة حديثة ومتقدمة وعدم توافر الخبرة اللازمة من فنيين ومهندسين وغير ذلك من الأشياء اللازمة للعملية الصناعية

ومن الأسباب التي أدت إلي نقص الخبراء عدم وجود خطة تدريبية للأفراد الذين يقومون بهذه الحرفة ونقص المواد الخام زد علي ذلك اضمحلال الإنتاج الزراعي والحيواني ومصايد الأسماك لأنها في حاجة إلي تطوير حديث لتنمية الصناعات المرتبطة بها، وشيوع العادات الاستهلاكية في البلاد و هذه العادات غرسها الاستعمار حتى يستهلك هذا الشعب ما ينتجه الاستعمار و تابعا له وكان الغرض الاستعماري من تكريس هذه العادة داخل المجتمع حتى تتأكد التبعية الاقتصادية وبذلك عمدوا الي قتل الصناعة في مهدها و لم يسمحوا بتطويرها .

إضافة إلي ذلك لم يعطوا الفرصة للمواطن العربي الليبي لكي يعمل في النشاط الصناعي لا من حيث التدريب و لا من حيث المواد الخام و الآلات المستخدمة في الصناعة والسبب في ذلك إنها كانت محتكرة ومركزة في أيديهم فقط وإنما الانجاز الذين قاموا به إلا وهم الايطاليين والانجليز إنهم احتفظوا بإدارة مشروعات صناعية لأنفسهم ولتسويق إنتاجهم بحث تصبح الأرض الليبية مركزا لتمويل إنتاجهم .

---

[1] المقابلة الشخصية التي قمت بها للراوي المواطن الدهماني القذافي بن احمد بن زايد و المعاصر للحرب العالمية الثانية واحد الأفراد الذين شاركوا فيها عام ١٩٤٢ من مواليد ٢٦

وفي تقديري أن السياسة الاقتصادية التي قام بها الاستعمار داخل الوطن العربي وليبيا تعتبر جزء منه هي سياسة استهلاكية فقط .

واستهدفت من وراء ذلك حرمان المجتمع العربي من استخدام وسائله المتاحة و إمكانياته المتاحة و الموجودة في أرضه حتي يكون تابعا له . [1]

٢) الأحوال التجارية :-

أهم الصادرات التي كانت تصدرها ليبيا الصوف وزيت الزيتون إضافة إلي ذلك بعض المقادير القليلة من الأدخنة لان هذه السلعة كانت حكرا علي الحكومة والسلع المستوردة كانت تستورد البعض منها من الاسكندرية و ذلك لملائمة المناخ والموقع الجغرافي وسعة السوق الشرائية والمتمثلة في الإقبال المتزايد علي هذه السلع .

والتبادل التجاري كان موجودا من عهد الحكومة الايطالية والادارة الفرنسية والبريطانية حتى عهد الاستقلال عام ١٩٥٢ م وهذه الحكومات كانت تحتكر الأدخنة التي يتم تصديرها إلي مصر وكانت الكميات التي ترسل إلي مصر نحو أربعين ألف كيلو في السنة و كان سعرها يتراوح في ذلك الوقت من خمسة قروش إلي سبعة قروش للكيلو الواحد عدا الرسوم الجمركية .[2]

وكانت تنظم حركة تصدير الفواكه و الخضار إلي مالطا عندما يكون هناك فائض في الإنتاج و ذلك عن طريق التبادل التجاري بين برقة و طرابلس عندما فصل الانجليز بين هذين الإقليمين رغبة منه في تفكيك الوحدة الوطنية بين الشعب الليبي الموجود في الإقليمين و علي هذا الأساس كانت ولاية طرابلس تصدر الخضار و الفواكه إلي برقة إذا كان مناسبا من حيث عدم تأثيره علي الاستهلاك المحلي أو من ناحية الأسعار.

---

[1] – الدكتور محمد حبيب ، العالم العربي من المحيط إلي الخليج، مكتبة الانجلوا مصرية ١٩٥٥/ص ١٩

[2] – طرابلس الغرب : الاحوال الصناعية والحرفية ١٥ جمادي الثاني الموافق ١٩٤٤/٦/١ العدد٢٢

ففي برقة كانت هناك عقبة كأداء أمام التبادل التجاري بينها و بين طرابلس إلا وهي اختلاف العملة المتداولة بين الولايتين ولكن تم حل هذه المشكلة بإنشاء مصرف في بنغازي مسئوليته حل مشكلة اختلاف العملة بحيث تكون العملة المصرية هي أساس التعامل التجاري بين التاجر صاحب السلعة و المستهلك أولا ثم بعد ذلك يتمكن المواطنون القاطنون داخل الولايات من شراء أشيائهم الضرورية بسهولة ويسر .

في مدي عشر سنوات من ١٩٤٢ إلي ١٩٥٢ وصل العجز في ميدان المدفوعات إلي ٩,٣ % مليون جنيها علما بان زيت الزيتون والفول السوداني قد ساهم بأكثر من ثلث صادرات البلاد [١]

لقد احتلت الواردات في هذه الفترة مركز الصدارة حيث بلغ ما تم استيراده في عام ١٩٥٠م حوالي ٧٠٧٩ مليون جنيها إسترليني أما مجموع الصادرات فهي لم تتجاوز ٣,٤٤ مليون جنيها إسترليني هذا مما جعل نسبة العجز في الميزان التجاري تصل إلي ٣,٠٥٤ مليون جنيها إسترليني و تعتبر سنة ١٩٥٠ ف أحسن حال من السنوات التي سبقتها حسب ما جاء في تقرير بنجامين هيلجر الذي يقول لقد تحسنت حالة البلاد في عام ١٩٥٠ ف

نظرا لزيادة الصادرات والتغيير الملائم الذي حدث في البلاد في أسعار التجارة الخارجية من أسعار السلع المصدرة مثل الصوف والجلود والمعادن والخردة والتي هي من أهم الصادرات الليبية مما أدي إلي زيادة في الدخل مقابل انخفاض أسعار السلع المستوردة مثل الشاي والبن والفحم الحجري [٢]

لقد اتسم الاقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينيات بسمات معينة إذا كانت السلعة الأولي الفول السوداني أهم الصادرات الليبية في ذلك الوقت وقد بلغ الدخل

---

[١] نفس المرجع السابق ص٢٠١

[٢] الدكتور شكري حاكم / الاقتصاد الليبي قبل النفط معهد الإنماء العربي ، سنة١٩٧٧ ص ١٥

منها خلال سنة ١٩٥٠م حوالي ٥٨٩ ألف دينار يليها في المرتبة الثانية الحيوانات الحية حيث صدر منها بمبلغ قدره ٥٠٠ ألف دينار أما زيت الزيتون فكان يحتل المرتبة الثالثة في قائمة الصادرات الليبية حيث وصلت قيمة صادراته حوالي ٤٤٧ ألف دينار و أما بالنسبة لنبات الحلفا و الجلود فبلغت القيمة حوالي ٤٨١ ألف دينار أسهمت الحلفاء وحدها بحوالي ٦١٠ ألف دينار

كان مستوي المعيشة منخفضا خلال تلك الفترة إذ لم يتجاوز دخل الفرد حوالي ١٤ دينار في السنة إضافة إلي انخفاض المستوي الاجتماعي حيث بلغت الأمية حوالي ٣٢% في الذكور ٩٠ % إناث و الخدمات التعليمية محدودة للغاية الأمر الذي أدي إلي هيمنة الأجانب علي البلاد و انخفاض مستواه [١]

تأثرت الصادرات الليبية خلال الفترة بأقل من ربع العملة الأجنبية اللازمة لدفع ثمن السلع المستوردة بسبب القطاع الأجنبي في البلاد المتمثل في الشركات التابعة له والقواعد العسكرية الجاثمة علي الأراضي الليبية من ناحية أخري .

إن الصادرات الليبية التي تعتمد علي الإنتاج الدولي لم تثبت علي حالة وهي تعتمد اعتمادا كليا علي سنوات الخصب فكلما زادت كميات المطر علي البلاد زادت الصادرات من المنتجات الزراعية و العكس في سنوات الجفاف أما الواردات فقد أخذت تتصاعد خلال هذه الفترة حتى بلغت أقصي قيمة لها في نهاية الخمسينات حيث وصلت إلي ٦٠٣٨٨ مليون دينار وذلك بالنسبة للعجز في الميزان التجاري حيث وصل إلي قيمة له بفارق ٦٩,٣٥٧ مليون دينار خلال سنة ١٩٥٢ م [٢]

---

[١] – تقرير أمانة التخطيط بشان التحول الاقتصادي خلال ١٩٧٦ – ١٩٨٠ ، طرابلس أ ا ج ل ش

[٢] – تقرير اللجنة التي أوفدها البنك العربي للنشاء و التجمع و التنمية الاقتصادية في ليبيا – مصرف ليبيا المركزي ابريل الطير ١٩٦٥ ص ٢٥٩.

٣) الأحوال الزراعية من ١٩٤٢- ١٩٥٢ م :-

كلفت الإدارة العسكرية البريطانية بإدارة شئون طرابلس الغرب خلال عام ١٩٤٣م، ولقد كانت منظمة مؤقتة و مصممة لكي تقوم بالصيانة و تقديم المعلومات علي أساس الملائمة مع احتياجات القوي المختلفة ولقد كان نقل ملكية الأراضي الزراعية الايطالية في ولاية طرابلس المشكلة الأساسية التي كانت تعاني منها الإدارة البريطانية .

وكان من واجب الإدارة البريطانية حفظ حقوق الملكية الايطالية و الأراضي المخصصة للإنتاج و ذلك لمواجهة الاحتياجات المحلية و تم التأكيد علي حقوق الملكية بما فيها العقود الاستعمارية و التصديق الرسمي علي سندات الملكية لأصحابها .

كما وصفت امتيازات جهازي الانتي و الانبس كممتلكات متطفلة للإدارة العسكرية البريطانية لان فيها حقوق مؤقتة لقوة كانت مهيمنة علي هذه البلاد في طرابلس الغرب حيث قامت بتجميع المزارع الغير مشغولة و أشرفت عليها و استغلتها لتوفير احتياجاتها الاقتصادية من الإنتاج الزراعي التي تحتاجها في حياتها اليومية .

ويعني هذا في الغالب تأجيرها لمزارعين ليبين لإنتاج الحبوب بسبب نقص العمالة الذي يعود إلي النشاطات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية لأن الطليان أصحاب المزارع ثم استدعاءهم للخدمة العسكرية و قد أدي ذلك الى نقص الأيدي العاملة في هذه المزارع إلي تعطيل أنماط التنمية و استصلاح الاراضي المستولي عليها من قبل الايطاليين وبناءا علي ملاحظات الإدارة البريطانية التي أكدت أن هناك ٨٤% من الممتلكات كانت محتلة ومستولي عليها بدون وجه حق من أصحابها مع نهاية عام ١٩٤٣ م .

إلا إن الإنتاج الزراعي في مستوطنات الانقي و الأنبس ظل متذبذب وكانت هذه المستوطنات تعتبر مناطق مشاكل رئيسية بسبب مطالبة أصحاب الأراضي الأصليين بأرضهم لان الطليان استولوا عليها بدون وجه حق ظلما وزورا وبهتانا.

ونتيجة لذلك قامت الإدارة العسكرية البريطانية بإقفال هذه المشاريع ومع هذا ظل القرار الخاص باعتراف ملكية المعمرين قائما ولهذا لم يكن يوجد حل أمام الإدارة البريطانية إلا بتحويلها إلي امتيازات خاصة بأسرع وقت حتى تتمكن من استغلالها الاستغلال الأمثل وتساهم في إعطاء قوة دافعة لنمو اقتصادي كحد ادني علي الأقل لصالح الجالية الايطالية المسيطرة علي هذه المشاريع السالفة الذكر .

لقد تحسنت الظروف الاقتصادية خلال سنة ١٩٤٤ م وذلك بسبب كثرة الأمطار التي ساهمت في وجود إنتاج زراعي وفير إلا أن الوضع السياسي في البلاد أصبح أكثر اضطربا بسبب المطالبة الشعبية الليبية بالاستقلال .

حقيقة.....إيجاد الاستقرار السياسي للبلاد لا يتم إلا بوجود الاستقلال نفسه والاستقلال يعني تحرير المواطن من كافة القيود الاقتصادية و السياسية والاجتماعية الناتجة من الهيمنة الاستعمارية .

وهذه الاضطرابات أدت إلي عرقلة المعمرين الايطاليين عن استصلاح مشاريعهم الزراعية الذين اغتصبوا الأرض عنوة من أصحابها الحقيقين بإسم القوانين الجائرة التي فرضتها إيطاليا علي ليبيا .

لهذا قامت الإدارة العسكرية البريطانية إلي انقاد مشاريع الاستيطان المكثف وأشاد مدير الإدارة المكلف بالزراعة من قبل الإدارة البريطانية إلي أن البريطانيين قاموا بمحاولة شجاعة وجريئة في مشاريعهم لأنهم يريدون إدخال نمط جديد للزراعة الليبية،ومن هذا التصريح يتضح أن الإدارة البريطانية قامت بتشجيع هؤلاء المستوطنين للبقاء في أرضهم .

و لهذا يتضح أن البلدان الاستعمارية جاءت من اجل الاستحواذ علي خيرات الشعوب الأخري لكي تحل مشاكلها السياسية الداخلية الأخري علي حساب أصحاب هذه البلدان و إن المستوطنين الايطاليين كانوا ضحايا من اجل تحقيق غاية حكوماتهم في التوسع علي حساب مقدرات الآخرين ، و هذا التوسع يكمن في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها الشعوب الأوروبية وخاصة ايطاليا بالإضافة إلي شيء أخر وهو البحث عن المواد الخام وإيجاد سوق لمنتجاتهم و لهذا يتأكد أن الايطاليين لم يأتوا من اجل التنمية و الاستقرار و إنما جاءوا لإنشاء دولتهم الفاشية علي حساب الشعوب الأخري.

وعلي هذا الأساس كان التقدير العملي والجاد هو استغلال السكان والأرض من اجل التنمية لا من اجل الابتزاز و الاعتداء علي حقوق الغير ومن هذا المنطلق فان الإدارة العسكرية عرضت الأسباب التي أدت إلي إهمال الأراضي الخاصة بالمستوطنين لأنها توصلت إلي النتائج الفورية لذلك فوجدت أن لإهمال التخطيط إلي جانب الظروف المحفوفة بالاحتلال التي تتمثل في وجود استقرار سياسي لان الاحتلال يعتبر دخيل علي مقدرات الغير.

إن الانعدام المالي والسياسي هو الذي جعل توقعات التنمية لهذه المستوطنات لا تسير سيرا حسنا وإذا كان لا يوجد حل أمام الإدارة البريطانية إلا أن تقوم بإعادة توزيع المزارع المشغولة والغير مشغولة بحيث يكون هناك توازن بينهما وخاصة في المستوطنات التي بها كثافة بشرية ،ومن خلال ذلك وجدت أن هناك تراجع كبير حسب حدود التنمية المستقبلية .[1]

وبالنسبة لولاية طرابلس عندما استولت عليها الإدارة البريطانية وجدتها مستوطنة من قبل الايطاليين ووجدت أن اغلب الأراضي الخصبة و الصالحة للزراعة

---

[1] جيري لدماولز ، ترجمة عبد القادر مصطفي المحبشي ، الاستيطان الزراعي في ليبيا لمنطقة طرابلس مراجعة عبد الله إبراهيم علي ،الطبعة الأولي ،مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ١٩٨٩ م ص٣٢.

عندما يسمي بالمعمرين و لكن المستعمرين اتخذوها ذريعة لكي يستولوا علي هذه الأراضي بحجة أنها غير مستعملة والجدول التالي يبين توزيع الأراضي حسب جهازي الانتي والانيسا

المقاطعة	عدد المزارع	المشغول أ		السكان	المعمرين
و المستوطنة	والمجموع	١٩٤١	١٩٤٤	١٩٤١	١٩٤٤
الزاوية الزهراء	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١,٣٧٧	٨٢٢
الناصرية	١٤٣	١٩٣	١٩٣	١,٥٤٤	١٢٨
العامرية	١٥٧	١٣٣	١٤٣	–	٦٩٧
جودائم	٤٩	٧٢	٧٢	٥٩٨	٣٤٠
	١٩	١٩	١٩	١٩٦	١٠١
سواني بني ادم فندق التوغار	٢٧	٢٧	٢٧	١٧٢	١٤٨
العزيزية	٣٠	٣٠	٣٠	٢١٢	١٤٨
ترهونة الخضراء	١٥٨	١٥٨	١٦٤	١,٣٦٥	٦٨٣
القره بوللي قصر الخيار	٦٥	٤٧	١٤	٣٨٥	٥٤
غنيمة	٦٤	٦٤	٦٤	٥١٧	٦٨٨
مصراتة طليمة	٣٧٦	٣٣٣	٢٧٩	٢,٧٣١	١,١٩٧
الكراريم	١٠٠	٤٥	٧٢	٧٧٦	١٣٨
الدافنية	٣٧٤	٣٠٠	٢٣٠	٢,٤٦٠	٨٥٧
المجموع	٢,١٣٥	١,٩٨	١,٧٢١	١٤,٨٥٧	٨٣٦

Source: Table," British Military Administration of Tripolitania 1944" p50

لقد قامت القصيعة وسيدي الصيد بترهونة وقصر القربوللي ومستوطنات الانتي بمنطقة مصراتة بإخلاء علي نطاق واسع و علي العكس من ذلك كانت كل المزارع في المشاريع الأخري ما عدي الخضراء مشغولة ويعتبر مشروع شركة التبغ الحكومية مشغولة في هذه الفئة .

كان صافي فقدان السكان المعمورين فيما بين ١٩٤١، ١٩٤٤ لافتا للنظر أكثر من التغيرات التي تشيد إليها أنماط أشغال المزارع تعكس الإحصائيات غياب المستوطنين الذكور الذين تم استدعائهم للخدمة العسكرية ولم يعودوا للمزارع الخاصة بهم .

وكان نقص العمالة في المجال الزراعي نقصا حادا للغاية حيث تأثرت كافة المشاريع الخاصة بالمستوطنين بهذه المشكلة ولهذا كان لامناص للإدارة البريطانية من أن تحل هذه المشكلة وذلك بالاعتماد علي العرب الليبيين الذين يشتغلون في المجال الزراعي وإقحامهم في مزارع المستوطنين الطليان .

لقد كان وضع المعمرين محفوفا بالمخاطر أثناء فترة الإدارة البريطانية ومن ضمنها الاضطرابات السياسية الموجودة في البلاد و نقص الأيدي العاملة داخل المزارع الخاصة بهم ، وكانت المستوطنات البشرية المكلفة والتي كانت تدار من قبل مجلس التنمية المختص من قبل الإدارة البريطانية تعمل بعجز سنوي وأدي إلي تكييف المستوطنات مع إنتاج زراعي علي حد الكفاف .

كما كانت الإدارة العسكرية البريطانية تفتقر إلي الأموال لكي تقدمها مساعدات مكثفة لسكان المستوطنات الذين لم ينجزوا أي تقدم اقتصادي في هذه المستوطنات بسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو هجوم للجراد الذي ينتج عنه نقصان في الإنتاج الزراعي علي مراحل متكررة .

وبالرغم من ذلك لم يتضح وضع الممتلكات الايطالية بعد حتى منتصف ١٩٥١ إلا بعد حدوث اتفاقيات ثنائية بين ايطاليا وليبيا ، وصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٨٨) بشان الاتفاقيات الثنائية التي وضعت الإرشادات التالية بخصوص وضع الممتلكات المستقبلية ومن ضمنها:

١ – التحويل الفوري للممتلكات الدولة الايطالية إلي أملاك الدولة الليبية بما فيها ملكية المستوطنين الزراعيين .

٢ – احترام كافة أراضي الرعايا الايطاليين التي تم الحصول عليها قانونا وإعطائهم حرية نقلها و تحويلها دون رسوم علي أن يتم تنفيذ هذه التوقيعات بمعرفة الحكومتين الداخلة (بريطانيا) والخارجة (ايطاليا) .

عندما تم وضع الدستور الخاص بحكومة ليبيا المستقلة في ٢٤ / ديسمبر عام ١٩٥١ لم يشيد أي إشارة واضحة للقرار الخاص بالممتلكات الايطالية وخاصة المستوطنين في الأراضي الزراعية .

ثم بعد ذلك تحول وضع المزارع الخاصة بالمعمرين الطليان أي المستوطنين الذين احتلوا هذه الأرض وقاموا بتعميرها و استصلاحها لتبرير احتلالهم لها و يحتفظوا بها في حالة جيدة من التنمية .

إلا أن الأدوات الخاصة بالعملية الإنتاجية في كل مستوطنة كانت في حاجة إلي إصلاح وترميم وكان هناك أيضا نقص في الأيدي العاملة الزراعية ولهذا قام الايطاليون بتشكيل أنفسهم علي هيئة مجموعات متجاورة من المزارع لكي يقوموا بحل مشكلة العمالة الخاصة بالعملية الزراعية و اخذ المواطنون الليبيون المناطق الخارجة من

المستوطنات أي بعض الوحدات الزراعية وقاموا باستغلالها لرعي الحيوانات التي قامت بأكل الأشجار المثمرة الصغيرة الخاصة بمزارع المستوطنين [1] .

ورغم أن اقتصاديات البلاد تعتمد إلي حد كبير علي الزراعة و تربية المواشي بجميع أنواعها إذ أن ٨٠ % علي الأقل من السكان يعملون في هذا المجال إلا أن مشكلة المياه من أهم الأمور التي تحتاج إلي العناية و التدبير .

فليس هناك انهار تجري في ربوع البلاد ولكن فيها الكثير من الينابيع كما ان بأرضها مياه جوفية إذا استغلت الاستغلال الأمثل و العلمي يمكن حل هذه المشكلة حل مؤقت لان المياه الجوفية عندما تسحب وتستهلك لا يوجد مصدر مائي تعويضا لها علميا بان هذه المشكلة لازمت البلاد منذ البداية من عهد الحكومة الايطالية والإدارة البريطانية و حكومة الاستقلال .

وتتأثر كمية الإنتاج الزراعي سنويا بمقدار ما تجود به السماء من مطر أما أخصب المناطق الزراعية التي تتوافر فيها المياه المتفجرة و المياه الجوفية فهي المناطق الساحلية و التي تبدأ من زوارة حتى مصراتة و منطقة الجبل الأخضر والمنخفضات في الجبل الطرابلسي .

ومجموعة واحات فزان و تنقسم المناطق الزراعية في ليبيا إلي عدة مناطق وهي منطقة المراعي ومزارع الحلفاء وهي المناطق التي توجد بها العشب لرعي الماشية وهي ملك عام للدولة و للأفراد حق الرعي فيها .

وللبلاد ثروة حيوانية هائلة حيث تمتلك حوالي مليون رأس من الماشية (أغنام وأبقار)كما يوجد بالمناطق الرعوية نباتات الحلفاء التي تصدر سنويا ما يقارب مليون دينار وتصدر هذه المادة إلي بريطانيا لاستخدامها في صناعة الورق وكانت الإدارة

---

[1] جيري لدماولز ، ترجمة عبد القادر مصطفي المحبشي ، الاستيطان الزراعي في ليبيا لمنطقة طرابلس مراجعة عبد الله إبراهيم علي ،الطبعة الأولي ،مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ١٩٨٩ م ص٣٠١.

البريطانية قد استفادت من تصدير نبات الحلفاء واستخدام عائدها في مصاريفها العامة واليومية غير أن الإدارة البريطانية من ١٩٤٢-١٩٥٢م أهملت منطقة الغابات التي تمثل ثورة قومية هائلة .

أما بالنسبة للمناطق المستديمة من منظور الاستعمار و تشمل مزارع الزيتون ويوجد بها ستة ملايين شجرة تنتج حوالي ١٢٠ ألف طن من الزيت و تصدر ليبيا في ذلك الوقت من زيت الزيتون ما يساوي نصف مليون جنيه تقريبا و يوجد بليبيا حوالي عشرة ملايين من أشجار النخيل الذي يمثل الغذاء الوحيد بجانب الشعير لسكان البلاد في جميع الولايات .

وفيما يتعلق بالمناطق الزراعية الخفيفة فكانت تتم في الفراغات الموجودة بين أشجار النخيل و الزيتون وتزرع في جميع أنواع الخضروات و تحتل الحبوب الصدارة الأولي من المنتجات الزراعية و خاصة الشعير وقد نجحت زراعة الشعير في ليبيا خلال السنوات السابقة من ١٩٤٢ – ١٩٥٢م وخاصة في المواسم المطيرة في جميع الولايات وخاصة ولاية طرابلس حيث بلغ بها إنتاج وفير من الشعير بشكل يسمح بالتصدير والقمح الذي يزرع في الجبل الأخضر.

وكانت المناطق التجارية التي تذهب إليها المنتجات الزراعية بجميع أنواعها هي الاسكندرية كما استفادت بريطانيا من الشعير الذي يزرع في الولايات استفادة كبيرة لان هذه المادة تعتبر من المواد الخام اللازمة لصناعة البيرة .[1]

وفيما يتعلق بالنواحى الحرفية كحرفة الرعي فكانتا حرفة غالية في البلاد لان هذه الحرفة يشتغلون بها حوالي ٤٠ % من السكان وتتمثل أهم الدخل الأساسي التي تعتمد عليها ولايتي برقة ، وطرابلس والمواشي التي يغلب وجودها في تلك الولايتين

---

[1] طرابلس" مركز البحوث الزراعية . موجز عن التجارب الزراعية التي تمت في عهود الاستعمار جريدة مركز البحوث الزراعية: سنة ١٩٤٤ :ص١٩

هي الضان ، والماعز وأن اغلب وجهاء البلاد وأثريائها يملكون أعداد كبيرة منها ويستخدمون رجال البدو كإجراء لديهم لكي يقوموا بحرفة الرعي من ضمن المشاكل التي تواجه حرفة الرعي إن الأراضي المخصصة للرعي تخضع لإدارة سيئة جدا مما أدي إلي اختفاء الأعشاب الدائمة و المستساغة بحيث تكاد تنعدم الأعشاب بين ١ يونيو (الصيف) واكتوبر (الخريف) ومع أن قطعان الماشية لا تخلو من الأمراض و منها الطفيليات الفطرية و تأثرها بالتغيرات الجوية و عدم وجود صهاريج مياه للشرب سواء للحيوانات أو للرعاة فإن الإدارة البريطانية لم تساهم في حل هذه المشكلة حلا جذريا سواء من صحة الرعاة القائمين على حرفة الرعي أو الرعاية البيطرية للحيوانات.[1]

لقد مرت الزراعة أثناء الحرب العالمية الثانية منذ دخول الإدارة البريطانية واستلامها مقاليد الأمور وحتى حكومة الاستقلال عام ١٩٥٢ بفترة ركود وان كانت شهدت نوع من النقص في بعض السنوات ويرجع ذلك إلي عدم اهتمام الإدارة البريطانية بهذا القطاع بالإضافة إلي انعدام المساعدات الخاصة بالوسائل المدنية المستعملة في الزراعة وقلة الخبرة الفنية والإدارية وتتابع سنوات الجفاف و ماتبعه ذلك من هجرة بعض الفلاحين من الريف وتجمعهم في المدن .

وأدت هذه الهجرة إلي انتشار البطالة لأن الذين هاجروا من الريف إلي المدن لم يجدوا فرصة العمل المناسبة لهم باستثناء الذين كانوا يعملون في مزارع المستوطنين الطليان .

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص ١٠٢.

التي اصبحت تقدم لهم مستوى معيشي ضعيف قائم على الكفاف عدا الحبوب والحيوانات وخاصة في فترات سقوط الامطار وفي المجمل العام ادت الإدارة البريطانية إلي عجز الموارد الزراعية عن تزويد السكان بالغذاء الكافي . [1]

فضلا عن اهمال تنمية الموارد الزراعية واعداد الموارد البشرية لكي يتم توظيفها في الزراعة ولم تغفل الإدارة ناحية الجراد زمانتج عنه من خطر فصارت تقوم بالعديد من الإجراءات الاحتياطية اللازمة لانقاد البلاد من شرة والقضاء علية وقاموا بتشجيع انتاج الحبوب بكل الوسائل الممكنة .

وقد جلبت الإدارة بدورا من القمح التونسي المختارة وقامت بتوزيعه علي الفلاحين ليتم زراعته كما قامت بحرث ألفي هكتارا من الأرض في الاصابعة بغريان وقامت بزارعتها قمحا ومن الأعمال التي قامت بها الإدارة في مجال الحرف فتح مركزين لصيد الأسماك بمساعدة البحرية البريطانية و قد أمكن إعداد هذه المصايد لاستعمالها في وقت وصول أفواج الأسماك إلي أماكنها في البحر كما وضعت سياسة غذائية معينة ومن خلال هذه السياسة عملت علي دراسة الاحتياطي من المواد الغذائية فوجدته لا يكفي لمدة محددة وبناء علي ذلك عملت علي توريد المؤن لمواجهة الحالة الصعبة التي تواجه السكان أثناء الحرب فعملت علي جلب السلع لكي يستفيد منها السكان وقامت بإتباع سياسة معينة لكي تكفي هذه السلع حاجة المواطن لمدة أطول وتوصل له بانتظام ويتمثل هذا النظام في تحديد السلع المستهلكة لكل أسرة .

---

[1] الدكتور محمد الطوير: ملامح عن الحياة الاجتماعية في ليبيا في عهد الاستعمار عام ١٩٤٢ مجلة الشهيد ،طرابلس.١٩٨٨، ص٣٣.

و كانت كالأتي ٢٥٠ جرام من الشاي والسكر ١,٢٥٠ كيلو ومائتان وخمسون جراما من الأرز ، ١,٧٥٠جرام كيلو وسبع مائة وخمسون جراما من الزيت وفي ٢٤/ابريل من سنة ١٩٤٣م دفعت كمية توزيع المواد في نظام معين و كان هذا النظام ضروريا بحيث تحل مشكلة التموين ويقتبس كل فرد من أفراد المجتمع حاجته من هذه السلع .[1]

أما النقطة الرابعة حسب ما قال الراوي هي عبارة عن خليط من الخبراء (الألمان ، والانجليز ، والفرنسيين) هؤلاء الخبراء يأتون عن طريق الزيارة الميدانية لهم ويفهمون الصعوبات التي تواجههم إضافة إلي ذلك القيام بمعاينة الأرض من ناحية نوعية التربة والمياه حتى يتم تصنيف هذه المناطق الزراعية ومن خلال هذا التصنيف يقومون بوضع برنامج مناسب يضمن نوعية النبات الملائم لهذه التربة وكمية المياه التي يستهلكها وأيضا يعرفوا الاحتياجات اللازمة للفلاح لكي يقوم بحرفته دون مشاكل تذكر ومعرفة الصعوبات التي تواجه الزراعة في هذا القطر .

مضت سنة علي ذلك اليوم الذي دخل فيه الانجليز إلي طرابلس مع الجيش الثامن تحت إشراف الميجر روب و قد اخذ رجال هذا الفوج في العمل و كان أول الأعمال الذي قام بها هو القيام بزراعة سريعة في البلاد وقد أخذت التدابير المستعجلة لكي تستعمل أفضل الطرق لإعادة الحياة الزراعية إلي حالتها العادية حيث قامت بتوزيع الفلاحين اللاجئين من برقة علي بقية المزارع ثم بعد ذلك قامت بتنظيم الورش لإصلاح الآلات الزراعية التي أصابها عطل ، وقد عثر فعلا علي العديد منها وكان يبلغ عددهم حوالي خمسون جرارا في منطقة هون وقد نقلت إلي طرابلس لإصلاحها وثم

[1] جريدة طرابلس ، العدد ٣٧٥ الأحد ٤ جمادي الثاني الموافق ١٩٩٥/٩/٥ م

فعلا إصلاح حوالي ٢٩ جرارا في الوقت المناسب لاستعمالها في حرث الأرض المعدة لزراعتها قمحا وشعيرا وان ذلك خلال سنة ١٩٤٩م .[١]

٤ - الوضع الاقتصادي و الاجتماعي :-

لقد عصفت بليبيا عواصف الاستعمار واكتسحت ربوعها ويلات الحرب والدمار لأنها كانت ميدانا من ميادين الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لهذا الدمار اجتاحت تجارتها ونروتها موجه من الخسائر والإفلاس لعدة أسباب منها تدهور العملة الايطالية التي كانت متداولة في البلاد وفترة الجفاف التي أدت إلي ترحيل الناس بمواشيهم إلي المناطق التي توجد بها مياه .

تعتبر ليبيا بلاد ذات وحدة متكاملة جغرافيا و اقتصاديا بين برقة ، طرابلس ، فزان وترسخت بتطور التجارة الداخلية فكانت برقة تقوم بتمويل طرابلس بالأصواف والزبدة والعسل وأحيانا بالحبوب مثل القمح والشعير والمواشي وطرابلس تقوم بتمويل سكان برقة و فزان بزيت الزيتون و المنسوجات الصوفية و القطنية و بعض الآلات الزراعية و تقدم فزان إلي سكان برقة و طرابلس كميات وفيرة من الثمار العالية الجودة والنوعية التي كانت تمنع حياة السكان من الجوع خلال سنوات القحط وكانت تمنع حياة السكان من الجوع خلال سنوات القحط وكانت تستغل كتموين للجنود وقت الحرب .

ففي بادية الحرب العالمية الثانية كانت ٨٠ % من الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي المستوطنين الايطاليين .

---

[١] نفس المرجع نفسه"ص ٦٧

بينما عمل أصحاب الأراضي الأصليين عمال زراعيين باجر عند الايطاليين وكانت أوضاعهم المعيشية سيئة للغاية لأنهم يتقاضون أجور ضعيفة فكان متوسط الأجر اليومي للعمال لغير الفنيين لا يزيد في جميع مناطق البلاد عن ٢٥,٢ شلن إفريقي شرقي في اليوم في حين أن أهالي فزان يعيشون علي مشارف المجاعة ، أما الجبادون أي مخرجو الماء فكانوا علي مستوي العبيد لم يكن السكان يشتغلون عند الايطاليين فقط أصحاب المزارع والمؤسسات الصناعية بل عملوا عند الأمريكان و الانجليز في بناء المراكز العسكرية .

كان لذي صاحب مزرعة ايطالي مجموعة من المزارعين الليبيين و قد بلغ عدد الايطاليين في طرابلس و حدها حوالي ٤٥ ألف نصفهم أصحاب مزارع وفي خلال عام ٥١-١٩٥٢كان العامل الليبي الذي يشتغل في تلك المزارع يتقاضى في مبلغ وقد ١٠٤ليرة في الشهر بينما العامل الأجنبي يتقاضى مبلغ و قدره ثمانون ليرة في اليوم أي ما يعادل ٢٤٠٠ ليرة شهريا ومن هنا يتضح أن الوضع الاقتصادي في البلاد في حالة يرثي لها لان نظام الاحتلال البريطاني و الفرنسي قد عمق الوضع الاقتصادي السيئ في البلاد إذا كان النظام يستهدف تثبيت مركزه السياسي في ليبيا حتى يكون له موطئ قدم علي البحر المتوسط وترسخ بواسطته نظام التبعية الأجنبية للبلاد .

أما بالنسبة للحالة الصحية فقد كانت سببا هي الأخري فكان هناك في طرابلس مستشفي واحد لكل ١١٥ ألف نسمة و في برقة لكل ١٥٠ ألف نسمة وفي فزان لكل ١٠ ألاف نسمة و في سنة ١٩٤٨ م كان هناك ٨٠ % من سكان فزان مصابون بمرض التراكوما كان ٢٥% مصابون بأمراض معدية ، وكانت المستشفيات والصيدليات والعيادات العامة في برقة يديروها ايطاليون فلما رحلوا ظلت دون رعاية ولم تجد من يعتني بها باستثناء ٣٧ ممرضة من الراهبات اللواتي ظلت في

برقة، وقد تمكنت الإدارة من إعادة ثلاثة منهن ، و كان يوجد بها ٢٤٣ سريرا و٣١عيادة عامة في الأرياف أما فيها يخص الصحة فعندما دخلت الجنود البريطانية إلي طرابلس وجدت أمامها مشاكل عديدة من أهمها مرض التيفود وقد انتشر هذا المرض في شهر ديسمبر عام ١٩٤٨م بسجون باب بينيتو في طرابلس وانتشر هذا المرض عندما فتحت أبواب السجن أمام المسجونين بسبب انسحاب المحور ومما ساعد علي انتشاره تزاحم اللاجئين من بقية المنطق ليعيشوا في المخابئ وهي غير صحية فأخذت السلطات البريطانية إجراءات وقائية كما اهتمت بالتغذية الخاصة للأطفال والأمهات الحوامل و ذلك للتقليل من هذا المرض .[١]

ومن ناحية أخري عملت الإدارة العسكرية البريطانية في كل من برقة وطرابلس والإدارة العسكرية الفرنسية في فزان علي تجسيد العلاقات القبلية العشائرية إذا أعادوا السلطة التقليدية إلي زعماء القبائل بهدف تطويعهم لكي يكونوا سندا لها في تنفيذ مخططاتهم الامبريالية .

وعندما استلمت الإدارة البريطانية مهامها في طرابلس بدأت سياسة اجتماعية نشطة ترمي إلي النهوض بالمجتمع الطرابلسي تضمنت جميع المجالات الاجتماعية من جمعياتخيرية ونوادي رياضية كما كان للسينما حظا في الظهور في تلك الآونة وقد نالت أعجاب الكثير من الجمهور لأنها ناطقة بالعربية [٢]

أما بالنسبة للتعليم فكانت نسبة المتعلمين لكل ألف من السكان في طرابلس ١٥شخصا وفي فزان ١٣شخصا وفي برقة ١٩شخصا وكان سبب الانخفاض في

---

[١] طرابلس ، جريدة طرابلس الغرب ، العدد ٩٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٣

[٢] طرابلس ،جريدة طرابلس الغرب ، العدد ٩٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٣ م

مستوي التعليم هذا لان ايطاليا كانت تهدف من ذلك إلي طلينه المجتمع الليبي ، وبناءا علي ذلك شجعت الايطاليين بالهجرة إلي ليبيا وجاءت إعداد هائلة منهم و افتتحت العديد من المدارس في جميع التخصصات الصناعية والزراعية وحرمت العرب الليبيين من تعلم هذه العلوم و لم تسمح إلا بالتعليم المحدود وفي مدارس محدودة وكانت اللغة الايطالية هي اللغة الرسمية في العملية التعليمية ونتيجة لذلك اخذ إعداد من الطلاب الليبيين في التناقص .

وفي عام ١٩٤٢ م اخذ إعداد الطلاب العرب الليبيين يقل تدريجيا بينما ازداد عدد الطلاب الايطاليين من ١٤ ألف طالب إلي ١٦ ألف طالب وكانت المناهج الدراسية ترمي إلي خلق جيل يؤمن بالإمبراطورية الرومانية ويقدس مبادئها وسمحت للمواطنين إقامة المدارس القرآنية علي نفقتهم الخاصة وكان هذا الكرم الايطالي يهدف إلي جلب رجال الدين إلي جانبها حتى تستطيع تجنيدهم في البرامج الخاصة والمتمثلة في طلينه المجتمع العربي الليبي وهذا واضح من خلال تصرفاتها عندما قامت بمصادرة ممتلكات الزوايا السنوسية والتي كانوا الليبيون يتعلمون فيها العلوم العربية والآداب والتاريخ التي كان لها الفضل الكبير في توجيههم سياسيا واجتماعا .

وبعد الاحتلال البريطاني لإقليمي طرابلس و برقة تحسن وضع التعليم بالنسبة للعرب إذ اخذ عدد المدارس العربية يزداد عما كان عليه في العهد الايطالي ، إذا افتتحت في ولاية طرابلس لوحدها حوالي اثنان وخمسون مدرسة [1]

---

1) The Annual , report by the chief British Military administration of Tripolitania 1943 ' p:35 [1]

واخذ العدد يزداد إلي أن وصل في العام الدراسي ٥٠-٥١ إلي مائة وأثنين وأربعون مدرسة ، كما ازداد إعداد المدارس القرآنية وأصبح عدد المنتسبون إليها حوالي ستة عشرة ألف إلي سبعة عشرة ألف تقريبا ، إضافة إلي المدارس الابتدائية الخاصة بالبنات بلغ عددها عام ١٩٤٨ م أربع عشرة مدرسة وفي عام ٥١-٥٢ ومع أن عدد تلك المدارس كان قليلا إذا ما تمت مقارنته بعدد الطالبات الملازمات للتعليم الابتدائي إلا أن افتتاح تلك المدارس يعتبر في تلك الآونة خطوة موفقة للإدارة البريطانية في طرابلس .[١]

ومن خلال رغبة الدول التي احتلت ليبيا مثل ايطاليا وبريطانيا وفرنسا من حيث جعلها اللغات الأجنبية مثل الايطالية والفرنسية هي السائدة في البلاد لكي يجعلوا الأوضاع الاجتماعية في ليبيا علي نمط تلك الأوضاع الاجتماعية الغربية و علي هذا الأساس تعمدت بريطانيا إلي تطبيق نظامين مختلفين المصري في برقة والفلسطيني والسوداني في طرابلس وفيما بعد وضعت اللغة الايطالية كلغة أجنبية ثانية بديلة عن الفرنسية .[٢]

وخلاصة القول :ن هذه الدول اتحدت اللغات الخاصة بها كوسيلة لاختراق المجتمع الليبي لكي تطمس عاداته و تقاليده العربية بواسطة الثقافة و أن الوسيلة الوحيدة والعامل الأساسي للثقافة هي اللغة ومن خلال هذا أعطت السيادة للغاتها وأهملت اللغة العربية حتى يتم اندثارها وعند ذلك يتم تسويق العادات والثقافات الغربية الدخيلة

---

(١) Proposer, R. le Tour eau Libyan –u :Education and its development of the mission to Libya, pauistineso, 1952

(٢) الدكتور ، رأفت الشيخ ، التعليم المصري في ليبيا من ١٩٤٣ ، ١٩٦٢ ، و القاهرة، دار الثقافة و النشر ، ١٩٨٨م ص ٣٣/٣١

علي المجتمع العربي الليبي والقادمة من هذه الدول التي استعمرت ليبيا وهي ايطاليا ، وفرنسا ، بريطانيا . [1]

أما الأضرار الاجتماعية الناتجة عن الألغام المزروعة أثناء الحرب العالمية الثانية فتحدد في زرع التراب الليبي بألغام متعددة الخصائص والأغراض نتيجة لذلك تبين أن عدد المواطنين الذين أصيبوا إصابات بليغة من هذه ألغام خلال عقد الخمسينات بلغ حوالي ١٢,٢٢٥ شخصا منهم ٣٨٢٤ فارقوا الحياة ١٨٥٨١ أصيبوا بعاهات وتشوهات مستديمة جعلتهم غير قادرين علي الكسب والعطاء في رقي وتقدم وتنمية المجتمع .[2]

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ١٠٢.

[2] احمد بشارة ، ألغام مزروعة في الأراضي الليبية وأضرارها البشرية والاقتصادية ، مجلة الشهيد / العدد العاشر مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ، ١٩٩٩م ، ص ١٧٧ – ١٨٠

خلاصة النتائج:

١)اما الاثر الاقتصادي والاجتماعي يتمثل في جعل شعوب الوطن العربي تستهلك ما ينتجه الغرب وتصبح سوقا لمنتجاته سواء كانت هذه المنتجات ثقيلة او خفيفة كما اصبحت البلاد العربية من الموارد الهامة التي تقوم بامداد الدول الاستعمارية بالمواد الخام وبابخس الاثمان والتي تصنعها هذه الدول الاستعمارية في مصانعها ثم تعيد تصديرها الى الدول العربية باثمان باهظة وبهذا وغيره فان الدول الاستعمارية تستنزف اقتصاد الدول العربية .

٢) الفترة التي اعقبت قيام الحرب العالمية الثانية انهزمت فيها ايطاليا وتخلت عن مستعمراتها في افريقيا وكانت ليبيا احدى هذه المستعمرات وتمكن الانجليز من احتلال ليبيا بعد ذلك وفرض الوصاية عليها وتمكنهم من السيطرة عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

٣) اما النتائج المترتبة على الاثر الاقتصادي للدول الاستعمارية على ليبيا فانه رغم الامكانيات التي تملكها ليبيا من ثروات معدنية وتربة خصبة ومراعي واسعة قد اصبحت دولة مستهلكة وليست منتجة بل اصبحت مجرد سوق لمنتجات الاستعمار وبذلك فرضت الدول الاستعمارية التبعية الاقتصادية على الدول التي تحتلها والتي سميت بعد الاستقلال بالدول النامية والتي تعتبر ليبيا من ضمنها .

٤) اما النتائج المترتبة على الاثر الاجتماعي للاستعمار فان السياسة الاستعمارية كرست نظام الطبقات داخل المجتمع العربي الليبي وفق معايير غير عادلة فتكونت الطبقة البرجوازية التي تم لها الغنى على اكتاف الشعب الكادح من العمال والفلاحين وممارسة استغلالهم الامر الذي كان سببا في غناهم فقد اغتنت هذه الطبقة بسبب الجهد الذي يبذله عامة الشعب الكادح والذي كان يذهب مردوده الى هذه الطبقة السالفة الذكر.

التوصيات :-

١- الاستفادة من العلاقات الجيدة الموجودة بين العرب و الاتحاد الأوروبي ذلك بتوظيف هذه العلاقة في الحصول علي خرائط الألغام الموجودة في ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية .

٢ – الاستفادة من مبادئ القانون الدولي العام واستخدام مبدأ التعويض لكي يتم تعويض الشعب الليبي في تلك الحقبة حتى لا يتكرر مرة أخري .

٣ – تدريب العناصر الوطنية في جميع المجالات لكي يتمكن الشعب العربي الليبي مواكبة التطورات العالمية التي تحدث داخل العالم .

٤ – تبادل الخبرات فيما بين العرب والأوروبيين وخاصة في المصانع الإستراتيجية وبناء قاعدة اقتصادية تؤكد الاستقلال الحقيقي من كافة أنواع التبعية

حتى تتأكد المقولة الخالدة لا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده .

٥ – الإسراع في قيام السوق العربية المشتركة وقيام أسواق عربية داخل الوطن العربي لتأكيد التكامل الاقتصادي الذي يعمل علي التخلص من التبعية الاقتصادية التي فرضتها الدول الاستعمارية على الدول النامية التي تعتبر جزءا من العالم العربي .

الخاتمة :

لاحظنا من خلال دراستنا للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الثانية على المجتمع العربي الليبي أن الأرض العربية الليبية كانت منطقة دمار وذلك بسبب قيام الحرب التي أدت إلي الصراع مابين الحلفاء أي المتحالفين مع ايطاليا وهي المانيا ودول المحور .

من ضمن التأثيرات الاجتماعية التي خلفتها هذه الحرب ظهور ظاهرة الهجرة أن أغلب المهاجرين الذين هاجروا من ليبيا أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية هاجروا إلي مصر وتونس والشام ، وكذلك إن لوجود الألغام كان لها تأثير سلبي على السكان ظهور عدد من السكان لهم عاهات مستديمة ، هذه العاهات منعتهم من المشاركة في خدمة مجتمعهم بل أصبحوا طاقة معطلة وغير قادرة على الإنتاج وكذلك ظهور عادات وتقاليد غريبة داخل المجتمع العربي الليبي أدت إلي ظهور الظواهر الهدامة ومن بينها ظاهرة الإدمان بالمخدرات والمواد المسكرة والمغيبة للعقل .

التأثيرات الاقتصادية تتركز في فقدان الثروة الحيوانية والتي وصلت خسارتها تقريبا إلي أكثر من ١٦٠ مليون دينار تعطيل التنمية داخل الأراضي الليبية وذلك لوجود ألغام مدفونة بها لم تكتشف بعد لعدم وجود خرائط دالة على ذلك .

المراجع:

اولا: المراجع العربية :-

- جيري لدمالز ، الاستقطاب الزراعي في ليبيا لمنطقة طرابلس ،ترجمة عبد القادر مصطفي المحيشي مراجعة إبراهيم علي .، ط (١) ١٩٧٩ مركز الجهاد الليبي .
- شكري حاتم "الاقتصاد الليبي قبل النفط معهد الإنماء العربي" بدون تاريخ نشر .
- عزيز محمد حبيب ، العالم العربي من المحيط إلي الخليج، القاهرة.، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥.

ثانيا :الرسائل العلمية :-

١)علي عبد الرحمن ضو – سلسلة دراسات في التعويضات عن أضرار الحرب المسئولية الدولية عن الأضرار الناشئة عن مخلفات الحرب العالمية الثانية في الأراضي الموجودة في الإقليم الليبي .

ثالثا:المراجع الأجنبية :-

1)The Annual , report by the chief British Military administration of Tripolitania 1943 ' p:35

2)Proposer, R. le Tour eau Libyan –u :Education and its development of the mission to Libya, pauistineso, 1952

3) Source: Table,1944 " British Military Administration of Tripolitania 1944 ' p50

رابعا:الجرائد:

جريدة طرابلس الغرب العدد ٣١٧ . ١٩٤٤/٠٥/٢٤

جريدة طرابلس الغرب العدد ٢٢ الموافق ١٩٤٤/٠٦/٠١

جريدة طرابلس الغرب العدد ٣٧٥ الموافق ١٩٤٥/٠٩/٠٥

جريدة طرابلس الغرب العدد ٩٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/٠٨/٢٣

جريدة طرابلس الغرب العدد ٩٢٠ بتاريخ ١٩٥٠/٠١/٢٣

خامسا:التقارير :

١) موجز عن التجارب الزراعية التي تمت في عهود الاستعمار سنة ١٩٤١ مركز البحوث الزراعية طرابلس .

٢) تقرير أمانة التخطيط بشأن التحول الاقتصادي خلال عام ١٩٧٠/١٩٨٠طرابلس ج . ع .ل . ش .

٣) تقرير اللجنة التي أوفدها البنك العربي للإنشاء والتعمير والتنمية الاقتصادية في ليبيا

٤) مصرف ليبيا المركزي ابريل ١٩٦٥ .

ملاحق الدراسة:

ا: الرواية الشفوية :-

– المقابلة الشخصية التي أجريتها مع المواطن الدهماني القذافي احد بن زايد احد المعاصرين للحرب العالمية الثانية مواليد ١٩٢٠ / مجلة قصر بن غشير .